المرصد التونسي للإنتقال الديمقراطي
UNDEF
The United Nations Democracy Fund
FNUD
Fonds des Nations Unies pour la démocratie
AFA
منتدى البدائل العربي
Arab Forum For Alternatives

إعادة بناء المواطنة لدى الشباب

أيّ مواطنة لمشاركة سياسية تتماشى مع التحولات السياسية الحالية؟

ورقة سياسات

مشروع دروس من الجائحة من أجل ممارسات ديمقراطية جيدة في الأزمات في مصر والأردن ولبنان وتونس (2024-2022)

منتدى البدائل العربي للدراسات الاجتماعية
والمرصد التونسي للانتقال الديمقراطي
بدعم من صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية

الآراء الواردة في هذا الإصدار تعبر عن رأي كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن رأي منتدى البدائل العربي للدراسات أو أي من المؤسسات الشريكة

إعادة بناء المواطنة لدى الشباب

أيّ مواطنة لمشاركة سياسية تتماشى مع التحولات السياسية الحالية؟

ورقة سياسات

نسرين الهمامي

أستاذة تعليم ابتدائي، متحصلة على الإجازة الوطنية في التربية والتعليم من المعهد العالي للدراسات التطبيقية في الإنسانيات بزغوان. شاركت في عدة دورات تدريبية وورش عمل في مجالات حقوق الإنسان، صحافة المواطنة، بالإضافة إلى ذلك، لها خبرة واسعة في العمل مع المنظمات غير الحكومية كمستشارة مالية ومتطوعة في مجال دعم النساء ضحايا العنف. وعضوة في الشبكة العربية للممارسات الديمقراطية والتنمية الشاملة.

مراجعة منهجية: جورج فهمي

مراجع اللغة العربية: أحمد الشبيني

تصميم: محمد جابر

منسقة المشروع: شيماء الشرقاوي

ملخص تنفيذي

تُقارب الورقة مفهوم المواطنة في تونس ضمن سياق انتقالي متأزم، مبيّنة التحوّلات البنيوية التي مست علاقة الفرد، لا سيما الشباب، بالفضاء العمومي وممارسة الفعل السياسي. تفكّك الورقة ديناميات التهميش وإعادة إنتاج السلطة بعد 25 جويلية 2021، حيث أُفرغت المواطنة من بعدها التشاركي لصالح مقاربة أحادية تحتكم إلى الشرعية المُحتكرة. تدعو الورقة إلى إعادة تأسيس المواطنة كمنظومة حقوقية وقيمية مركّبة، تتأسس على الشمولية، الفاعلية، والتداول السلمي للشرعية، في إطار مشروع ديمقراطي يُعيد الاعتبار إلى الهوية التعددية والمشاركة المواطِنة كرافعة للتحول الديمقراطي.

المقدمة

شهد مفهوم المواطنة في تونس منذ سنة 2011 تحولات جوهرية على المستويات القانونية، والممارسات المجتمعية، والنضالات المدنية، حيث اتسعت دائرته لتشمل قضايا الهوية، والمساواة في الفرص، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية. وقد أسهمت هذه التحولات في إعادة تعريف المواطنة، وتحديد أدوار المواطنين في المجالين العام والسياسي، بما يعكس طبيعة السياق الانتقالي الذي تمر به البلاد. إذا اعتبرنا أن المواطنة تقوم على حقوق المواطنين والتزاماتهم[1]، يصبح من الضروري إعادة النظر في هذه العناصر في سياق زمني وسياسي متغير، سواء قبل 14 جانفي 2011 أو بعدها. فكل فترة سياسية تفرض تصورًا جديدًا للمواطنة، حيث يُعاد تحديد أدوار كل فرد، ومجالات تأثيرها، ومدى قدرته على المساهمة في المشهد العام والسياسي. يُبنى مفهوم المواطنة على عدة عوامل، أهمها التنشئة السياسية والثقافة المدنية، إلى جانب إسهامات الأجسام الوسيطة مثل الأحزاب والمجتمع المدني. هذه العناصر تزودنا بالأدوات اللازمة لترسيخ ممارسات المواطنة من خلال مشاركة حقيقية في الحياة العامة. منذ عام 2011، شهدت المشاركة المدنية تطورات ملحوظة، حيث ظهرت قوى ديناميكية، وعلى رأسها الشباب، ساهمت في تغيير نظرتنا للمواطنة إلى ممارسة تقضي على التمييز وتمنح الشباب الفرصة للعب دور فعّال. ومع ذلك، واجه الشباب عدة تحديات، مثل صعوبة الوصول إلى مواقع اتخاذ القرار داخل الأحزاب والمؤسسات الحكومية. وقد دفعهم ذلك إلى البحث عن طرق بديلة لممارسة المواطنة، كالمشاركة الاحتجاجية خارج الإطارات التقليدية، وتشكيل حركات شبابية تطالب بحقوقهم كاملةً في سياق انتقال ديمقراطي كان من المفترض أن يضمن لهم هذا الحق. مرّت عملية بناء المواطنة لدى الشباب بعدة مراحل شملت الأبعاد القانونية والسياسية والمدنية، حيث كان هناك اختلاف واضح بين الرؤية الرسمية التي تطرحها الدولة وردود أفعال الشباب ومحاولاتهم لتجديد هذا المفهوم بما يعكس تطلعاتهم. ومع تفاقم التحديات خلال مرحلة الانتقال الديمقراطي، وبخاصة بعد 25 جويلية 2021، اتجهت السلطة التنفيذية إلى إعادة تشكيل المشهد السياسي عبر سلسلة من التدابير القانونية والدستورية، من بينها تعليق العمل بالدستور، والتجميد ثم حلّ البرلمان، وإعادة تنظيم السلطة التشريعية من خلال دستور جديد. هذه الإجراءات أعادت تركيز السلطة في يد رئاسة الجمهورية، ما أدى إلى تقليص دور المؤسسات الوسيطة مثل الأحزاب والمجتمع المدني، وبالتالي أفرغت المشاركة السياسية من مضمونها التشاركي، وحوّلت المواطنة من ممارسة جماعية قائمة على الحقوق والمسؤوليات إلى مسألة تخص الدولة وحدها، ما قلص المساحات التشاركية للمشاركة السياسية.

في ظل هذه الظروف، لا يمكننا اعتبار المشاركة السياسية مجرد منافسة على السلطة أو برنامج سياسي بحت؛ بل يجب أن نعيد النظر في شروط المشاركة في الحياة العامة، مع مراعاة التحولات السياسية الحالية والصعوبات التي تحول دون إعادة إحياء الظروف السابقة المرتبطة بنظام ما قبل 14 جانفي 2011. إن إعادة بناء المواطنة تتطلب منا التفكير من جديد في السياسة، وأسلوب المشاركة، وأدوار كل فاعل، بالإضافة إلى تقييم حدود التأثير السياسي وإيجاد فضاءات جديدة لممارسة المواطنة في مواجهة موجة من التراجع الديمقراطي. وهنا يبرز السؤال: كيف يمكننا إعادة تصور المواطنة في ظل التناقضات السياسية وتداخل أدوار الفاعلين خلال الأزمات المتلاحقة التي تواجه الدولة؟

علاوة على ذلك، يتطلب مفهوم المواطنة الذي لا يزال في طور البناء إعادة تعريف مجموعة من المبادئ الأساسية، مثل الشمولية والنهج التشاركي الفعّال في الحياة السياسية، مع الحفاظ على ممارسة الحريات الفردية بما يتماشى مع مبادئ العيش المشترك والاستفادة الجماعية من الفضاء العام، كما أكد دستور 2014. ومع التحولات السياسية التي شهدتها تونس منذ جويلية 2021، اضطر الحوار العام إلى إعادة النظر في الحقوق الفردية والجماعية، وفي قيمة المواطنة من الناحيتين النظرية والعملية، افضلًا عن أدوارها المحتملة في ظل التغيرات الهيكلية الراهنة. وهذا يدعونا إلى التساؤل: هل تتطور المواطنة أو تتراجع بناءً على العمل السياسي؟ أم أنها ممارسة مستقلة تؤثر في السياسة دون أن تكون رهينة لتكوينها؟ وما العلاقة بين السياسة والمواطنة في تصور الشباب لمفهوم الوطنية؟ المفتاح لصياغة سياسات مستقبلية ناجحة يكمن في إعادة التأمل في هذه الأسس، وتفعيل الأطر التشاركية التي تُعزز ثقافة المواطنة وتدعم دور الشباب كفاعلين أساسيين في إعادة بناء المشهد الديمقراطي

أولًا: مقاربات حول المواطنة الحديثة

تمثل المشاركة السياسية مفهومًا يرتبط بعدة مجالات، من بينها المواطنة. وهذا المصطلح ينتمي إلى مجالات متعددة التخصصات، بما في ذلك العلوم السياسية وعلم الاجتماع والعلوم القانونية. لقد ظهرت هذه الفكرة منذ بداية التفكير في تعريف الدولة، وفصل السلطات، واعتبار الفرد مواطنًا فاعلًا. في الواقع، منذ كتابات جان جاك روسو حول العقد الاجتماعي وانتقاد الديمقراطيات في أوروبا، وحتى ظهور مفهوم الدولة-الأمة، بدأ الحديث عن المواطنة العالمية التي تتجاوز المشاركة المحلية في الحياة العامة لتصبح مشاركة عالمية ذات أبعاد ومجالات متعددة، مع ضمان الشمولية والمسؤولية والانفتاح العالمي

1. الخصائص الاجتماعية-السياسية للمواطنة

يدرك المهتمون بتطور علم الاجتماع السياسي ومركزية مفهوم المواطنة ضمن هذا التخصص أن هذا المفهوم تطور في سياق تحولات مرتبطة بالخطاب السياسي الليبرالي، بناءً على العديد من الانتقادات الموجهة إلى بعض مضامينه بهدف تطويره، وذلك في ضوء التغيرات والمكتسبات التي شهدها التاريخ السياسي والثقافي والاجتماعي خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين. أصبح مفهوم المواطنة يُنظر إليه كأفق يتجاوز الطابع القانوني وحقوق الإنسان ليشير إلى حركة اجتماعية تهدف إلى تحرير الأفراد ودفعهم إلى العمل بفعالية، ما يمنحهم القدرة على تشكيل تاريخهم والمساهمة في بناء مجتمع ديمقراطي يضمن حقوقهم المختلفة، بالإضافة إلى حريتهم وكرامتهم. في هذا السياق، قدم توماس مارشال[2] (1893-1981) نموذجًا نظريًّا يسعى إلى تجاوز المفهوم في صيغته التقليدية عبر توسيع معناه في ضوء التحولات التي شهدها النصف الأول من القرن العشرين. وقد شكل كتابه «المواطنة والطبقة الاجتماعية» (1950) مساهمة نظرية هامة في تطوير مفهوم المواطنة. رأى مارشال أن المواطنة الجديدة يجب أن تكون بالضرورة مواطنة اجتماعية، حيث تستند إلى إرث القرن الثامن عشر المتمثل في الحقوق المدنية، وخاصة حرية الفرد، مع بذل جهد جديد يهدف إلى الحد من تجاوزاتها. تستند مواقف مارشال، بشأن مواجهة المبالغة في الدفاع عن الحرية الفردية، إلى المكتسبات السياسية والاجتماعية للقرن التاسع عشر، التي أسست لمطلب المشاركة في الحكم وصنع القرار السياسي. لا يقتصر النموذج النظري الذي قدمه مارشال في كتابه على مكتسبات القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، بل يذهب إلى أبعد من ذلك عبر اعتبار الحقوق الاجتماعية مثل الصحة والتعليم والثقافة[3] جزءًا أساسيًّا من أسس المواطنة الحديثة. وهذا ما يعكس منظورًا جديدًا يعترف بدور العوامل الاجتماعية والسياسية في تشكيل مفهوم المواطنة وتوسيعه. اليوم، وبناءً على جهود مارشال وأبحاث علماء آخرين، يمكن ملاحظة ميل متزايد إلى تقليص الطابع القانوني للمواطنة الذي يحصرها في العلاقة بين الفرد والدولة، وتحويلها إلى مفهوم يشمل القيم المختلفة للمجتمع المعاصر في أبعاده المجتمعية والمؤسسية. وقد أسهمت أبحاث جون رولز حول العدالة، ودراسات ويل كيمليكا[4] حول التعددية الثقافية، في إثراء مفهوم المواطنة عبر ربطه بالهوية، والقيم، والمساواة، والشرعية

وقد أدت التطورات المجتمعية المعاصرة إلى صياغة مجموعة من النتائج، منها:

1. أصبح مفهوم المواطنة يؤكد في صيغته الجديدة على ضرورة تقليص البعد العرقي والديني دون إنكاره[5]، حيث يسعى إلى تعزيز الرابط المدني كأساس رئيسي للمواطنة، مع عدم إلغاء الأبعاد الثقافية الأخرى التي تثري هذا المفهوم.

2. لا ينفي الرابط المدني للمواطنة في أبعاده الجديدة الروابط الأخرى التي تشكل نسيج المجتمعات الإنسانية، مثل الروابط الثقافية والأيديولوجية.

3. تعد المواطنة ركيزة أساسية للديمقراطية وقيمها، حيث تشكل قاعدة المجتمع السياسي وأساس بناء المجتمع المدني. ويؤدي تعزيز قيم المواطنة إلى تجديد الحس المدني وترسيخ مبادئ المساواة، والتعاون، والتضامن، والشراكة. فيما يتعلق بالعالم العربي، شهد الخطاب حول المواطنة انتعاشًا في الخطابات السياسية وفي فضاءات المجتمع المدني، نتيجة تداخل عاملين رئيسيين؛ أولهما يرتبط بقضايا النهضة والتنمية والإصلاح التي تمتلك مشروعية تاريخية، وثانيهما مرتبط بالمبادرات الصادرة عن بعض المنظمات الدولية التي تهدف، وفق إستراتيجيات محددة، إلى إعادة تشكيل بعض العلاقات الدولية. لا شك أن موجات التغيير التي اجتاحت المدن العربية خلال عام 2011 جاءت كنتيجة للتفاعل بين هذه العوامل، إلى جانب عوامل أخرى مرافقة شكلت طبيعة الأحداث وأضفت عليها سمات مميزة. وقد شكلت مفاهيم المواطنة والكرامة والحرية والمساواة جزءًا من الخطاب السياسي والمدني في الفضاءات الثقافية والجمعوية، ما أشار إلى نشوء حركات سياسية

واجتماعية وقانونية في العديد من الدول العربية تسعى إلى تجاوز التخلف السياسي والاجتماعي ومواجهة الاستبداد. في السياق العربي، يمكن تناول المواطنة من محورين رئيسيين؛ الأول يتعلق بتكوين المفهوم واستخداماته، والثاني يتناول التحولات التي طرأت عليه في ظل عالم متغير. منذ ظهوره في علم الاجتماع السياسي الحديث، ارتبط مفهوم المواطنة برؤية حقوقية تبتعد عن المرجعيات الدينية والعرقية، حيث تعود جذوره إلى الفكر اليوناني الذي ربطه بالمشاركة السياسية. في السياق اليوناني، كان المواطن هو الشخص الذي يشارك في إدارة شؤون الدولة-المدينة، والتي كانت حكرًا على الأحرار من ذوي الأصول اليونانية. وقد تطور المفهوم لاحقًا خلال القرن الثامن عشر، حيث تأثر بأفكار هوبز ولوك ومونتسكيو وسبينوزا وروسو وكانط، وكذلك بمبادئ الثورة الفرنسية وإعلان حقوق الإنسان والمواطن. في هذا السياق الجديد، اكتسبت المواطنة بعدًا قانونيًا يرتبط بمجموعة من الحقوق والواجبات المدنية التي تضمن الحريات الفردية ضمن المجتمع المدني. وقد استند تطور المواطنة إلى أفكار العقد الاجتماعي والدولة القومية وتقاسم السلطة ضمن إطار دولة قائمة على العقل والمصلحة الفردية والمؤسسات الديمقراطية. ومن خلال هذا الإطار، أصبحت المواطنة أداة لتعزيز الخيار الديمقراطي في ظل المرجعية الليبرالية ومبادئها الكبرى. إذا أردنا تلخيص تطور مفهوم المواطنة في الفكر السياسي الحديث، نجد أنه يرتكز على جانبين أساسيين؛ الأول مرتبط بالمفهوم اليوناني، حيث كان وسيلة لتحقيق الاندماج والمشاركة السياسية، والثاني يرتبط بتوسعه في العصر الحديث ليشمل المكتسبات الفكرية لعصر التنوير، مع الأخذ في الاعتبار الأفراد والسياسة وحقوق الإنسان. وقد استوعب مفهوم المواطنة مكتسبات الثورة الفرنسية وإعلان حقوق الإنسان، كما تبنى جوانب من الفكر السياسي الحديث المستند إلى الليبرالية السياسية، والتي أرست مفاهيم الفردانية، والسياسة المدنية، والدولة المتعاقدة، والحريات. وهكذا، ظل البعد السياسي للمواطنة، سواء في صيغته اليونانية أو في تطوره الحديث، عنصرًا محوريًّا يحدد استخداماته في الفكر السياسي المعاصر.

2. المواطنة في بناء الهوية والجنسية

تتيح كل مشاركة سياسية في الحياة العامة التعبير عن بعض تمثلات الهوية والجنسية. إذا كانت الهوية معطى جاهزًا يتم بناؤه عبر المؤسسات الوسيطة مثل الأسرة، والمدرسة، والأجسام الوسيطة الأخرى كالأحزاب السياسية والمجتمع المدني، فإنها تتطور أيضًا انطلاقًا من التجارب الشخصية للأفراد. إن علامات تردد الشباب في المشاركة تشير إلى أن هذه المؤسسات (الأحزاب السياسية والمجتمع المدني) تتطور دون وجود الشباب في داخلها، بالتوازي مع تشكيل مجموعات شبابية تنشط خارج هذه المؤسسات. في هذا المستوى، هناك نوعان من الهويات: هوية الأحزاب السياسية التي تعبر عنها من خلال أيديولوجيتها وبرامجها، والتي تخضع لهرمية صارمة ورأسية، وهناك هوية الشباب التي تتشكل على هيئة مجموعات تعبر عن هوية جماعية ناشئة، تتشكّل ديناميكيًّا من تلاقي هويات فردية متنوّعة. إنها هوية مرنة، غير نمطية، تتسم بالانتشار الأفقي والتكيف المستمر مع التحولات الاجتماعية والسياسية، ما يمنحها قدرة خاصة على التعبير عن تطلعات الشباب خارج الإطار المؤسسي التقليدي. بعد 2011، اصطدمت الهوية في تونس بوجود هذين النوعين. وعندما تتواجد هويتان مختلفتان في بلد واحد، تصبح قضية الجنسية موضوعًا لنقاش عام غير محدد، حيث يسعى كل طرف مشارك في الحوار إلى تعريف الجنسية وفقًا لهويته سواء السياسية أو الفردية. إن العودة إلى تاريخ الانتقال الديمقراطي في تونس تتيح لنا استحضار النزاعات حول الهوية هناك. وقد تم حل هذه النزاعات جزئيًّا من خلال اتفاق حول السياق الوطني الجامع الذي تمثل في دستور 2014. تمت إعادة توظيف مفهوم الجنسية منذ 25 جويلية 2021 بهدف إعادة التفكير في معنى المشاركة السياسية وكذلك في مفهوم المواطنة. وأصبحت الجنسية (وفقًا لشروط الفاعل السياسي الجديد) بمثابة دفتر شروط للمشاركة السياسية، يتطلب هوية محددة مسبقًا ومقررة من قبل هذا الفاعل الجديد

يمتلك كل نظام سياسي هوية سياسية ومنهجًا يعرض الهوية وأفكاره التي سيحاول، عبر النصوص التشريعية والسياسات العامة، تجسيدها في الواقع. أول هذه الممارسات القادرة على التعبير عن فعالية هذه القوانين والسياسات هو المشاركة السياسية للأفراد، وخصوصًا الشباب. إذا كان الشباب في تونس قد انخرطوا بكثافة في المشاركة السياسية والمدنية بعد 2011، فإنهم لم يجدوا، مع ذلك، في هوية الأحزاب السياسية أو الدولة أو الفاعل السياسي مؤشرات على تطابق هذه الهوية السياسية مع تمثلاتهم الخاصة للهوية. ومن هنا نفهم أسباب تراجع المشاركة السياسية وسعي الشباب إلى الحصول على اعتراف رسمي خارج المبادرات الرسمية. في هذا السياق، لم تعُد الهوية عاملًا في إنتاج الجنسية، ولم تعُد للجنسية أي معنى إلا في مجال المزايدات السياسية. بعد 25 جويلية 2021، أصبحت الجنسية عنوانًا للإقصاء السياسي ولم تعُد تلعب دورها في إثراء الهوية الوطنية وتعزيز المشاركة في الشأن العام. لقد أثر التغيير السياسي في الهوية والجنسية وعلى حجم المشاركة السياسية، طبيعتها، وفرصها. حيث ظهر نوعان

من المشاركة: الأولى تدور حول شخص واحد (رئيس الجمهورية) وفقًا لشروطه السياسية، والثانية مشاركة احتجاجية تعتمد على معنى الهوية والجنسية كما تم تعريفهما بشكل مشترك قبل 25 جويلية 2021. هناك صراع بين نوعين من الهويات: هوية تستند إلى الديمقراطية قبل 2021، وأخرى تستند إلى ما يسمى بشرعية جويلية 2021. وبين هاتين الشرعيتين، بدأت تتشكل شرعية معارضة جديدة لا تهتم فقط بالسياسة، بل بدأت تناقش الاقتصاد، والثقافة، والرياضة، والبيئة، والدبلوماسية، والإعلام، والحقوق الفردية، والجماعية. كان ينبغي أن تظهر هذه النقاشات قبل 25 جويلية 2021، لكنها برزت بعد هذه الأحداث كإعادة بناء للهوية وتفكير جديد حول طبيعة وشكل المشاركة السياسية استجابة لما يسميه الناشطون «النداءات الوطنية». يُطلب من الفاعل السياسي توفير الإطار التشريعي الذي يضمن المشاركة السياسية، ويعتمد على خصائص الهوية الوطنية الجامعة

ثانيًا: بناء المواطنة في تونس منذ 2011

انطلقت مسيرة 2011 من خلال بناء دستوري للقيم الديمقراطية، بما في ذلك المواطنة. كما تم التأكيد سياسيًّا على ضرورة إدماج الشباب في عملية إعادة تنظيم الحياة العامة والاستفادة من الحريات والديناميكيات الجديدة التي شهدها المجتمع. غير أن هذه الرهانات لم تكن بمستوى الإمكانيات الحقيقية للمواطنة كمفهوم نظري وممارسة فعلية، بل على العكس من ذلك، واجهت الفعل المواطني صدمات ومعارضات من قبل بعض الأوساط السياسية وجزء من النخبة التي تجاوزت حدود الممارسة السياسية عبر خطاب إقصائي وهيمنة على الرأي السياسي وإدارة الشأن العام. ورغم أن المرحلة الانتقالية كانت ذات طابع تجديدي ومسارًا لإعادة بناء الدولة والمجتمع، إلا أن الوعود التي أطلقت خلال هذه المرحلة لم تجد طريقها نحو التطبيق. إذ لا يمكن لمسار انتقال سياسي لم يحقق وعوده، وخاصة في ما يتعلق بحلّ مشكلات البطالة والتنمية والتوازن الجهوي، إلى جانب تفاقم الأزمات السياسية التي دفعت إلى موجات هجرة غير نظامية وانعدام الثقة بالمستقبل الاجتماعي والسياسي، أن يكون منتجًا لمواطنة فعلية، لا سيما تلك التي تقوم على المشاركة الفاعلة في الشأن العام. وفي ظل البحث عن بدائل في أفق إعادة بناء المواطنة، تعددت المقاربات والمبادرات الفردية والجماعية بهدف كسر القطيعة بين إستراتيجيات الدولة المتعلقة ببناء المواطنة من جهة، وبين رؤية الشباب للمواطنة الحرة كما ينبغي أن تكون من جهة أخرى. إن المواطنة تفترض وجود ثقافة سياسية وقدرة على تحويل الفكرة إلى ممارسة فعلية من خلال مسار تنشئة اجتماعية مواطنية شاملة ونشيطة. ولا يمكن اعتبار السياق الانتقالي الديمقراطي بمثابة مرحلة دافعة نحو بناء المواطنة، وهو ما يمكن الاستدلال عليه من خلال العلاقة بين الشباب والشأن العام، إذ شهدت تونس تراجعًا ملحوظًا في نسب المشاركة الانتخابية منذ سنة 2014، حيث بلغت نسبة الاقتراع في الانتخابات التشريعية آنذاك 68.36%. في المقابل، لم يشارك في الاستفتاء على مشروع الدستور لسنة 2022 سوى 415 ألف شخص تتراوح أعمارهم بين 16 سنة وأكثر من ستين سنة، أي ما يعادل 6.14% فقط من إجمالي السكان[6]، إلى جانب ضعف الحضور الشبابي في الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني «بلغت نسبة الشباب المسجّلين الجدد في سنة 2019 بسجل الناخبين، تحضيرًا للانتخابات التشريعية والرئاسية 56%، في حين لم يشارك الشباب كناخبين في الانتخابات الرئاسية لتلك السنة إلا في حدود 6،17%»[7]، فضلًا عن محدودية فعالية السياسات العامة الموجهة للشباب. يطرح هذا الوضع تساؤلات حول جدوى التشريعات والوعود التي قدمتها النخب السياسية ومدى تأثير التغييرات التي حدثت بعد 25 جويلية 2021. كما يفرض البحث الانتباه إلى مسألة إعادة بناء المواطنة في ظل إغلاق المسار السياسي وتقلص هوامش الفضاء العام والافتراضي

ثالثًا: دور الهوية والجنسية في تشكيل الشعور بالوطنية

أفرز المسار السياسي منذ 2011 إطارًا تشريعيًّا استغله الفاعلون السياسيون والمدنيون في محاولة لإنتاج معنى جديد للوطنية. وفقًا لنظرية الانتقال الديمقراطي، تمر المجتمعات بمرحلة تُعرف بفترة التوافق،[8] حيث تسعى الأطراف المختلفة إلى الاتفاق على تعريف مشترك للهوية والوطنية. إلا أن هذا التوافق لا يمكن أن ينجح إلا في ظل وجود تعريفات واضحة لمفهوم الهوية. عند النظر إلى الصراعات المتعلقة بالهوية بين الأحزاب السياسية، ومنظمات المجتمع المدني، والشباب المنخرط في هذه الأحزاب أو الجمعيات، وحتى الشباب الذين بقوا على هامش العملية السياسية أو وجدوا في الهجرة النظامية وغير النظامية وسيلة لإعادة بناء هويتهم الناقصة، يتضح أن مفهوم الهوية في تونس بات يشهد تحولات معقدة. يضاف إلى ذلك البعد الجندري للهوية، حيث تم استبعاد المرأة بشكل

رسمي أو شبه رسمي من العملية السياسية، ما أدى إلى تفتيت الهوية، وهو ما يمكن وصفه وفقًا لزيجمونت باومان[9] بـ«الهوية السائلة»، ووفقًا لإدغار موران[10] بـ«الهوية المجزَّأة». لذلك، فإن تعريف الوطنية في تونس يحتاج إلى مراجعة وتحديث، لتجنب الانزلاق نحو الوطنية الضيقة التي قد تتحول إلى قومية إقصائية، كما يشير إلى ذلك عالم الاجتماع بيير نورا[11]. وفي السياق ذاته، أصبحت الوطنية مجالًا للصراع بين المجموعات السياسية المختلفة، وفقًا لرالف دارندورف[12]، ما زاد من تعقيد المشهد السياسي

يمكن التمييز بين نوعين من الوطنية:

1. **الوطنية التي يتم إنتاجها في الفضاء العام، التي تشكل محور صراع سياسي حقيقي.**
2. **الوطنية التي يتم إنتاجها في الفضاء الافتراضي، التي تشكل محور صراع سياسي رقمي.**

وبذلك، نجد أن مفهوم الوطنية عالق بين الواقع والافتراض، ما حال دون التوصل إلى تعريف واضح لهذه الفكرة. تم بناء الوطنية استنادًا إلى النصوص التشريعية والتوافقات السياسية، لكن هذه التوافقات سرعان ما تحولت إلى صراعات بين الفاعلين السياسيين، حيث استُخدمت الوطنية كأداة لتحقيق مكاسب سياسية على حساب الخصوم. وقد اتخذت جميع مظاهر هذا الصراع طابعًا وطنيًّا، سواء في الخطاب القانوني أو السياسي. تكررت هذه الديناميكية في 25 جويلية 2021، عندما أعاد رئيس الجمهورية توظيف المصطلحات القانونية والتشريعية لإعادة تعريف الوطنية، تحت عناوين مكافحة الفساد، والنخب الفاسدة، والوطنية الأصيلة. ونتيجة لذلك، عادت الوطنية إلى مربعها الأول، ما عمَّق أزمة الهوية وزاد من فقدان الثقة بالعملية السياسية. بناءً على ذلك، يصبح من الضروري إعادة التفكير في العلاقة بين المواطنة والهوية من منظور اجتماعي وتعليمي، لضمان وجود وطنية مستقلة عن التوظيف السياسي، بحيث تتجاوز البعد النظري وتتحقق في بعدها العملي من خلال المشاركة السياسية. وهذا يعني أن الصراع حول الوطنية يجب أن يدور في إطار البرامج الحزبية وإستراتيجيات الفاعلين، في حين ينبغي أن يكون تجسيد الوطنية في الممارسة السياسية مفتوحًا للجميع، دون تمييز قائم على مدى ارتباط الأفراد بالقيم الوطنية. كما يجب أخذ تأثير الفضاء الافتراضي في الاعتبار، إلى جانب تمكين الفئات المهمّشة، خصوصًا الشباب والنساء، من المشاركة الفعالة. عند تقييم المكتسبات التشريعية والقانونية منذ 25 جويلية 2021، يتضح أن الوطنية قد أُعيد توظيفها بمعناها السلبي، حيث أُغلقت الأبواب أمام المشاركة السياسية الواسعة، وجرى فرض تعريف أحادي للهوية، قائم على الإقصاء والتراجع عن مكتسبات المرحلة الانتقالية منذ 2011. ويعكس هذا التوجه السياسي مرحلة صراع غير محسوم، نتيجة التناقض بين البنية الاجتماعية للمجتمع وغياب الاستقرار في الأطر السياسية، وهو ما يتماشى مع تحليل ثيدا سكوكبول[13] حول الانتقال الديمقراطي في دول العالم الثالث

رابعًا: إعادة بناء المواطنة في السياق الحالي بعد 25 جويلية/يوليو 2021

بعد 25 جويلية 2021، شهدت تونس تحولات سياسية أثرت في مفاهيم المواطنة والهوية والوطنية، وانعكست هذه التحولات على مستوى المشاركة السياسية والديناميكيات السياسية بشكل عام. لقد تم تفريغ مفهوم المواطنة من مضمونه، وتحويله إلى مجرد أداة للتعبئة والإقصاء السياسي. ولم تعد الحياة السياسية في تونس قائمة على الديمقراطية التشاركية، بل أصبحت المشاركة السياسية مشروطة وغير متوافقة مع مفهوم الشمولية التي تقتضي إدماج جميع فئات المجتمع. المواطنة بطبيعتها تشمل جميع أفراد المجتمع ضمن العملية السياسية، مع ضمان أن تكون هذه المشاركة مسؤولة وتشاورية. غير أنه لا يمكن بناء ديمقراطية على أرضية تفتقر إلى مفاهيم الشمولية والمسؤولية والمشاركة. فالديمقراطية التشاركية تقوم على أساس إشراك أكبر عدد ممكن من المواطنين. وتشدد دراسات التحول الديمقراطي على ضرورة إيجاد بيئة ملائمة لتعزيز القيم الشاملة، وتحويل السياسات الخاصة بالمشاركة السياسية إلى واقع ملموس، يؤمن بتمثيلية فئات الشعب كافة ضمن هوية وطنية جامعة تتشكل من الهويات الفردية المتنوعة. إلا أن المسار السياسي الجديد في تونس لم ينجح في تحقيق شمولية المواطنة، ولم يعمل على دمج جميع مكونات المشهد السياسي، بما في ذلك المعارضة، ولم يهيئ فضاءات لممارسة السياسة والتعبير الحر في إطار إدماج شامل تتحمل مسؤوليته الدولة والفاعلون السياسيون.

خامسًا: التجارب الديمقراطية المعاصرة في سياق مقارن: دروس مستخلصة للتجربة التونسية

أعادت الانتفاضات الشعبية التي اندلعت في عدد من الدول العربية سنة 2011 تشكيل المجال التداولي للمفاهيم السياسية الكلاسيكية، وعلى رأسها مفهوم «المواطنة». إذ لم يعد هذا المفهوم يُختزل في مجرّد الانتماء القانوني إلى الدولة الوطنية، بل صار يُطرح باعتباره رهانًا مركزيًّا في هندسة العلاقة الجديدة بين الفرد، المجتمع والدولة، في أفق ما بعد سلطوي. وفي هذا السياق، تبرز التجربة التونسية بوصفها حالة مختبرية داخل حقل تجريبي أوسع، تتفاعل فيه الديناميات الثورية مع القيود البنيوية والمؤسساتية لعملية التحول الديمقراطي

من خلال استدعاء مقاربة المقارنة، يتّضح أن إشكاليات المواطنة التي واجهتها تونس لا تُمثّل خصوصية استثنائية، بل تشكّل جزءًا من نمط أوسع من التحولات ما بعد الانتفاضات، كما تعبّر عنه تجارب السودان، لبنان، والعراق، حيث يتقاطع المسار الانتقالي مع أزمات الشرعية، والانقسامات الاجتماعية، وارتباك البُنى المؤسسية

1. السودان – إخفاق التعاقد السياسي وهشاشة المواطنة التأسيسية

في أعقاب سقوط النظام الاستبدادي سنة 2019، دخل السودان طورًا انتقاليًّا كشف سريعًا عن فقر البنية السياسية لاحتضان مشروع ديمقراطي مستدام. لم تُفضِ التحالفات المدنية-العسكرية إلى بناء توافقات تعاقدية صلبة، بل أدّت إلى استقطاب متنامٍ ومأزق مؤسساتي بنيوي. هذا السياق الهش عطّل إمكان إنتاج مواطنة تأسيسية قادرة على تأطير الفضاء العمومي، وأعاد إنتاج الدولة كفضاء للهيمنة لا كرافعة للتمكين السياسي والاجتماعي

2. لبنان – بنية طائفية مناقضة للاندماج المواطني

تشكل الحالة اللبنانية نموذجًا نقيضًا للمواطنة المدنية، حيث تتأسس العلاقة بين المواطن والدولة على منطق الانتماءات الأولية (الطائفية)، ما يفرغ الممارسة السياسية من بعدها العمومي، ويحوّلها إلى امتداد لشبكات زبونية/تقاسم سلطوي. انتفاضة تشرين 2019 مثّلت لحظة قطيعة رمزية، لكنها لم تنجح في تفكيك البنية الطائفية التي تحول دون نشوء «عقد اجتماعي حديث»، أي عقد قائم على المساواة الحقوقية والمشاركة الأفقية. تُبرز هذه الحالة التنافر البنيوي بين منطق الدولة الحديثة ومنطق الجماعة الأولية

3. العراق – المواطنة في ظل الاستتباع الجيوسياسي والتشظي المجتمعي

في العراق، مثّلت الاحتجاجات الشبابية التي انطلقت في 2019 تجليًا صارخًا لأزمة المواطنة كهوية سياسية وقانونية. في حالة الانفصام بين الدولة والمجتمع، التي تغذّيها الطائفية السياسية، وتغلغل القوى الخارجية، وتآكل مؤسسات الوساطة، جعلت من الفضاء العمومي مجالًا للاحتجاج اللامركزي، بدل أن يكون إطارًا للمأسسة السياسية. يعكس هذا السياق تفكك فكرة «المواطنة الحاضنة»، مقابل تصاعد «الهويات المقاومة»، التي تفتقد إلى تمثيل سياسي فعّال داخل المنظومة الرسمية

في ضوء هذه النماذج المقارنة، تبدو التجربة التونسية حقلًا متقاطعًا بين نجاحات تعاقدية جزئية، وإخفاقات بنيوية في ترسيخ ثقافة المواطنة الديمقراطية. فقد نجحت تونس في بناء مؤسسات انتخابية ودستورية، لكنها لم تفلح في تحويل ذلك إلى ممارسة اجتماعية-سياسية ذات بعد إدماجي. إذ لا تزال مفردات «التمثيل»، «المشاركة»، و«المساواة» حبيسة السرديات القانونية، دون أن تُترجم إلى مسارات تفاعلية مع المجتمع، خصوصًا فيما يتعلق بالشباب، والنساء، والفئات المهمشة

سادسًا: من أجل إعادة تأسيس المواطنة كممارسة شاملة ومستدامة

لتحقيق انتقال فعلي نحو مواطنة جامعة، تشاركية وفاعلة في السياق التونسي، بات من الضروري تبني جملة من التوصيات العملية والمترابطة، في أبعادها التربوية والسياسية والثقافية والاجتماعية:

- دمج المواطنة في المنظومة التعليمية، وكذلك في طرق التفاعل داخل المؤسسات التربوية الوسيطة.
- تحويل مسألة المشاركة إلى واجب قانوني، سواء داخل الأحزاب السياسية أو ضمن منظمات المجتمع المدني.
- صياغة عقد اجتماعي جديد بين الفاعلين السياسيين، يضمن تحويل المواطنة إلى فكرة سياسية تتمحور حول البرامج والمشاريع السياسية، وليس حول الأفراد، بما يضمن ديناميكيتها واستمراريتها.
- في ظل السياق السياسي الحالي، ينبغي استغلال حالة الارتباك السياسي للتفكير في نموذج ديمقراطي جديد، يتم بناؤه على تجديد مفاهيم المواطنة والوطنية والهوية الديمقراطية في أبعادها الشاملة والتشاركية، والفاعلة، والمسؤولة، والجامعة.
- تعزيز الروابط بين مختلف منظمات المجتمع المدني والفاعلين السياسيين والأحزاب، بهدف ترسيخ المواطنة كثقافة تُترجم إلى ممارسة يومية ضمن فضاءات الشباب على اختلاف مستوياتهم التعليمية.
- إدماج مبدأ الحوكمة الرشيدة للموارد العامة والخاصة، وبناء مفهوم تدريجي لمواطنة قائمة على الالتزام داخل المسارات التعليمية لترسيخ قيم المواطنة.
- تحويل المواطنة من قيمة ثقافية إلى شعور فردي وسياسي، بحيث تصبح المواطنة قادرة على ضبط مفاهيم الوطنية وتمثلات الهوية الجماعية ضمن ثقافة الانتماء.
- إنشاء منتديات افتراضية (بهدف تعويض غياب التواصل داخل الأحزاب السياسية) لتعزيز التعبير الرقمي والابتكار وإنشاء قواعد بيانات تجمع تصورات الأفراد حول المواطنة، وتشجع تبنيها كثقافة يومية.
- التزام النخب السياسية بإعادة طرح النقاش حول الوطنية والهوية والمشاركة السياسية، مع ضمان حد أدنى من التوافق على مبادئ الحرية والديمقراطية.
- ضرورة أن يشمل هذا الحوار قضايا مثل: مشاركة الشباب في الحياة العامة، إدماج المرأة في المناصب القيادية للأحزاب السياسية، وإعادة تفعيل مبدأ المساواة بين الجنسين الذي لم يُدرج في دستور 2022.
- التخلي عن الصراعات الأيديولوجية ذات الطابع الهوياتي، واستبدال بها صراعات ترتبط بالمواقع السياسية، بهدف إعادة تنشيط الحياة السياسية العامة.
- الالتزام بإدماج جميع المعارضين السياسيين، إضافة إلى الفئات المهمشة في العملية السياسية، وخاصة الحركات الاحتجاجية التي يقودها الشباب.
- التأكيد على ضرورة فصل المواطنة عن أي استغلال سياسي، وجعلها عملية مدنية مستقلة.
- ضرورة أن يطور الفاعلون السياسيون آليات المشاركة السياسية لتصبح أكثر تشاركية وتشاورية، مع الالتزام بالمسؤولية القانونية، وجعل الهوية الوطنية الجامعة أساسًا لتعريف المواطنة والمشاركة.

الخاتمة

رغم ما يحمله مفهوم المواطنة من دلالات قانونية وسياسية وثقافية، فإنه ظلّ في السياق التونسي أسير لحظات ظرفية، وأداة للمزايدات والتعبئة، أكثر من كونه مشروعًا لبناء علاقة دائمة وعادلة بين الفرد والدولة. فمنذ 2011، لم تُبنَ المواطنة على أسس تربوية أو اجتماعية واضحة تسعى إلى تكوين مواطن فاعل، بل بقيت شكلية، مفرغة من مضمونها الديمقراطي، ما جعلها عُرضة للاستثمار السياسي من قبل الفاعلين التقليديين ومكونات من المجتمع المدني على حدّ سواء. وحتى محاولات الشباب التونسي لإعادة توظيف مفاهيم المواطنة والوطنية، سواء داخل الأحزاب أو ضمن المبادرات المستقلة، غالبًا ما اصطدمت ببنية سياسية مركزية مغلقة، لم تترك مجالًا لبلورة مواطنة تشاركية فعلية

لقد أدى غياب رؤية مجتمعية متكاملة حول المواطنة إلى عزوف واسع النطاق، خاصة لدى الشباب، عن المشاركة الرسمية، وتحوّل المواطنة لديهم إلى موقف متحفظ أو إلى أشكال من الفعل السياسي خارج الأطر المؤسسية. وبعد 25 جويلية 2021، زادت القيود القانونية والدستورية من حدة هذا الإقصاء، حيث تقلّصت المساحات التشاركية واحتُكر تعريف المواطنة من قبل السلطة، ما عمّق أزمة الثقة وغيّب النقاش العمومي حول قضايا الهوية والانتماء

وفي ظل هذا الانغلاق، ظلّت ثلاثية: الوطنية – الهوية – المواطنة، محاصرة في بعدها السياسي الأحادي، بعيدة عن مسارات التنشئة الاجتماعية والثقافية، وغير مدمجة في مشروع تربوي أو اقتصادي يهدف إلى تعزيز التماسك المجتمعي. وفي المقابل، تُظهر تجارب الديمقراطيات الحديثة أن المواطنة لا تُختزل في النصوص القانونية، بل تتجسد في الممارسة اليومية، من خلال التربية على المشاركة، وبناء فضاءات حوار ديمقراطي، وتعزيز قيم التعاون والتعددية داخل المدرسة والجامعة والمجتمع المدني. لذلك، فإن إعادة التفكير في المواطنة اليوم لم تعد ترفًا فكريًا، بل ضرورة إستراتيجية. مواطنة حقيقية لا تقوم على الولاء، بل على الوعي، لا تُستدعى عند الحاجة، بل تُمارس يوميًا ضمن فضاءات تضمن حرية التعبير، وتكافؤ الفرص، والعدالة الاجتماعية. إن تحويل المواطنة من شعار سياسي إلى ممارسة ثقافية واجتماعية يتطلب التزامًا جماعيًا بإعادة التأسيس، وفق رؤية شاملة، جامعة، مسؤولة، وتشاركية

هوامش

1 Les rapports du conseil d'état, La Citoyenneté Être (Un) citoyen aujourd'hui, Septembre 2018, https://bit.ly/4lzH8Vw

2 Marshall, T. H., and Tom Bottomore. Citizenship and Social Class. Pluto Press, 1992. JSTOR, http://doi.org/10.2307/j.ctt18mvns1 . Accessed 28 Feb. 2023.

3 حسن أبو بكر، المواطنة الشاملة، فريدريش إيبرت مكتب مصر، 2016، https://bit.ly/45CSS3h

4 Rosas, J. (2014). Kymlicka, Will. In J. Mandle & D. Reidy (Eds.), The Cambridge Rawls Lexicon (pp. 407-408). Cambridge: Cambridge University Press. doi :10.1017/CBO9781139026741.109

5 Olivier Roy, La Sainte Ignorance, Le temps de la religion sans culture. Paris; Seuil, 2008.

6 منال دربالي، من انتخابات 2011 إلى استفتاء 2022: العازفون عن الاقتراع، طاقة انتخابية مهدورة، نواة، 21 يوليو 2022، https://bit.ly/45nla31

7 لمياء الزرقوني، مشاركة الشباب في الانتخابات في تونس: بين الموجود والمنشود، مبادرة الإصلاح العربي، 17 أغسطس 2022، https://bit.ly/41bLAT3

8 Samuel HUNTINGTON, The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century, Norman, Oklahoma, University of Oklahoma Press, 1991, p. 14-16.

9 Zygmunt Bauman, Identité, Trad., Myriam Denehy.Paris: L'Herme, 2010.

10 Edgar Morin, L'humanité de l'humanité: l'identité humaine. Paris: Seuil, 2014.

11 Anne – Marie Saint – Gille, Canonisation culturelle et identités nationales: l'élaboration des «lieux de mémoire », Lien: https://bit.ly/3LoPF-SP

12 W. A. Dahrendorf Ralf, «Classes et conflits de classes dans la société industrielle». In: Population, 29 année, n°3, 1974. pp. 666667.

13 Didier Lapeyronnie, «A propos de Theda Skocpol, États et revolutions sociales. La revolution en France, en Russie et en Chine, Fayard, 1985», Sociologie du travail, Année 19864 pp. 547-552, Lien: https://bit.ly/3Y8mUp

منتدى البدائل العربي
Arab Forum For Alternatives

منتدى البدائل العربي للدراسات الاجتماعية

بناية وست هاوس 3، ش جان دارك الحمرا، مكاتب أوليف جروف، بيروت، لبنان.

+961 76 386 477 info@afalebanon.org https://www.afalebanon.org/

هذا المُصنَّف مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف - غير تجاري - منع الاشتقاق 4.0 دولي.